

ما هو رأيا ودور المرجعيات في مظاهر القتل والعنف المجلumi؟

كتب إبراهيم محمد

رزنق «أبو رباع» نافيا وجود الجريمة المنظمة في المجتمع الفلسطيني، مؤكدا على مقدرتها على حماية ذاته من الجريمة المنظمة وقال إن الجريمة لم تصل إلى هذا المستوى ويجب أن تعالج على هذا الأساس وقال إن سلسلة الاجتياحات الإسرائيلية لمناطق السلطة الوطنية وانحسار أيام الشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى وما تعرضت له من ضربات في بيتها التحتية وكوارتها البشرية أدى إلى ارتفاع نسبة الجريمة في المجتمع وبخاصة العنف الأسري.

ونفي أبو رباع ممارسة العنف من قبل أفراد الشرطة بحق المخالفين أمام المواطنين ما زاعز ثقفهم بالشراطة منها إلى أن الشرطة وبباقي الأجهزة الأمنية لا تتواجد في الشارع بسبب الوجود الإسرائيلي وبالتالي فإنها ليس فقط لا تمارس العنف بحق المواطنين وإنما لا تمارس العديد من مهامها المكلفة بها، وعلى عكس من ذلك فقد أشار إلى ارتفاع ثقة المواطنين متوازيين، الانتهاك الإسرائيلى، والمصلحة الوطنية العليا.

ودعا الصياد مؤسسات المجتمع المدني أن تأخذ على عاتقها دورا فاعلا في إطار نشر الوعي حول أهمية احترام مبدأ سيادة القانون واحترام استقلال السلطة القضائية، ومبادئ نشر وتطبيق العدالة وفضح الانتهاكات وتجاوزاتها حتى تكون رادعا، وافتقد اشتغالها في قضايا فرعية تحيىدها عن القضايا الجوهرية، كما طالب المؤسسات القانونية والحقوقية العمل على خطى متوازيين، الانتهاك الإسرائيلى، والأمن الداخلي.

الفصائل ومبدأ الالتزام بسيادة القانون

أما عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية قيس عبد الكريم فقد أكد على تارخي القوى السياسية في معالجة بعض مظاهر الفوضى التي تمارس لتوظيف سلاح المقاومة وتحويله إلى سلاح مليشيات والتستر على عصابات للجريمة مقابلا بصحبة التقى الموجه للفصائل ولو جزئيا، دعا الجميع لأن يبذل جهدا أكبر من أجل وضع حد لهذه المظاهر التي باتت الآن تخرج عن نطاق الخط الأحمر وتجاوزه وتشكل مضللة تقض مضاجع القطاعات الواسعة من أبناء شعبنا وتعكر صفو الأمان الداخلي جنبا إلى جنب مع الضغط الذي يواصله العدوان والاحتلال وما يلحقه من عباء ثقيل على أمن المواطن واستقراره، وقال إن الأساس في معالجة هذا الأمر هو التمييز الصارم ما بين سلاح المقاومة وما بين السلاح البليشيوبي، فسلاح المقاومة مقدس وينبغى أن يكون موجها بشكل محدد ومحضري ضد الاحتلال وإن يتبع كل البعض عن محاولة فرض السيطرة على المجتمع المحلي أو عن التدخل في الشأن الداخلي للمجتمع، هناك سلطة الجميع يعترف بها وهذه السلطة أجهزتها المعنية بحفظ الأمن الداخلي وهي وحدها التي ينبغي أن تعالج هذه القضايا وإن لا تزوج فصائل المقاومة نفسها في هذا المجال، وإن تلزم جميع الفصائل بمبدأ سيادة القانون الذي هو مبدأ يشمل جميع المجالات والقوى وسيادة القانون تعني أن القانون والأجهزة المعنية بتبنيفه هي التي تفرض سيادتها على الفصائل والمواطنين وليس العكس.

قدرة مجتمعنا على حماية نفسه من الجريمة المنظمة

وعقب نائب قائد شرطة محافظة رام الله والبيرة المقدم أحمد وبخصوص القضاء العشائري فقد قال ليس دائمًا اللجوء له سيئا حيث يمكن أن يكون هناك تناغماً بين القانون والقضاء العشائري بما يضمن عدم تجاوز القانون، فقد تسقط قضايا الصالح العشائري الحق الشخصي لكن لا يمكنه أن يسقط الحق العام وبالتالي ليس من الضرورة أن يمس سيادة القانون، وفي كل الأحوال حمل أبو رباع الاتهال المسؤولية الكاملة عن ارتفاع نسب العنف وارتكاب الأفعال الإجرامية على مختلف أشكالها.

أما «الثأر» فقد وصفه بأنه غير حضاري مؤكدا أن سبب ارتكابه لا يعفي مرتكبه من كونه مجرماً وقاتلًا ويجب تقديمها للقضاء وقال واجب الشرطة منع وقوع الجريمة من خلال بث الشعور بالطمانينة لدى المواطنين ولكن هذا لا يعني أن الشرطة تستطيع أن تمنع وقوع الجريمة وهي في كل الأحوال ليست من مسؤوليتها وإنما من مسؤولية المجتمع.

نتمة/ الزوجة عذبت

طارئة ووفرت لهم مياه الشرب التي كان الصغار يجهدون في توفيرها من الجيران. تعود أحلام لتنكر جوانب قاتمة من حياة شقيقها قبل رحيلها، فحينما زارتها أختها الأخرى، المتزوجة في بلدة بعيدة عنها، بعد فترة قصيرة من زواجهما، لاحظت وضعها المأساوي، فنفت لأهلها الخبر، مثلما فعل أهالي البلدة التي ينحدر منها الزوج الطاغية، وعندها توجه الآب لاصطحاب ابنته، وبذابوجبات علاجية لها عند الطبيب «ح. م.»، وأاضطر لبيع جزء من أرضه لتسديد فواتير الدواء وملك الرحمة، وبعد عام، عادت «أ. ر.» إلى سابق عهدها، لكن انكاستة ثانية حلّت بها بعد سنتين، ولم تجد بدا من العودة لبيت أهلها ثانية، بعد أن ألقاها زوجها في نبات الصبار الشوكى، ووجه إليها ضربات في إحدى الليالي التي قضتها خارج المنزل، إلى أن عادت لقريتها بأوجاعها وحالها المحرّن لتموت هناك، ويعود الأبناء لحياة عالم بلا أم أو آب فعلى.

تنصل، وتلتقي بغير ساكن في بلدة الأم الحنونة - والمرأة المقهورة، والمضطهدة - المعذبة، ليمنحوه أبعاداً إضافية لجوانب «اغتيال» امرأة بكمائم صوت، فيرتكز أبو أحمد وإبراهيم وسمير وغيرهم على فقر العائلة، وكيف كانت ل أيام طولية لا تجد ما تسد رمقها به، والعنوان الرئيس الذي يتذكره هو «أ. ح.» تحفظ بتفاصيل مجازة بين أقارب كادت تتطور لقتل وذبح، لكنها وبحمد الله اقتصرت على العراك واستخدام بعض الأسلحة البيضاء، والسبب خلاف على سعر صرف الدينار الأردني !!

يشير «خ. س.» وهو شاب ثلاثي، لتطور سلبي عاشه مؤخرا، فقد كاد يتورط في نزاع كبير مع أحد المحامين، لم يكن يعلم شكل نهايته، حينما حاول من يفترض أنه المدافع عن القانون «أ. ع.» التحايل عليه بمبلغ كبير، بدأ أتعاب قضية لم يعلم بها شيئاً، سوى الوعود السرابية !

يسدل ستار متمثلاً أن يعاد النبض للقانون الذي هو رئيس مالنا الحقيقي، وخط الدفاع الأمضى لوضع حد للجرائم التي يشيب من هولها الرأس، والتي تتقاسم برأيه الدور وإجراءات المحتل العدوانية.

* **الصياد: القضاء العشائري مصدر للاسترزاق والكسب الاجتماعي.**

* **أبو ليالى يقر بصحة انتقاد الفطائل ولو جزئيا.**

* **الهيئة المسئولة: الأجهزة الأمنية تتحمل مسؤولية عدم فتح ملفات القتل.**

بعد سنتة انه لم يكن هناك تحقيق وان وجدهاته لم ينته وعلى ما يبدو انه لن ينتهي.

وعلى الرغم من المعوقات الموضوعية التي يفرضها الاحتلال، إلا أن أبو هنود حمل الأجهزة الأمنية ومؤسسات إنفاذ القانون عدم فتح ملفات تحقيق في قضايا القتل حيث لا يوجد ما يمنع ذلك طالما شكلت لجان تحقيق خاصة بها، وقال أن الأمور وصلت إلى مرحلة غير مسبوقة من الفلتان الأمني وفوضى السلاح وبخاصة في منطقة شمال الضفة حيث تم قتل ٧ أشخاص بتهمة التعاون مع سلطات الاحتلال، وقضايا الثار والشرف وأخذ القانون باليد أو اشتباكات ما بين مجموعات مسلحة في البلدة القديمة من نابلس حيث تم نصب الحواجز في الطرق والاختطاف على الهوية وعانت المدينة مرحلة اللينة، بينما حافظت رام الله على انخفاض نسبة جريمة القتل ناجم عن وجود بعض شبّه سيادة للسلطنة علما انه تم انتهاء حرم السجن والمستشفيات وأفراد الأجهزة الأمنية من الوصول إلى موقع ارتكاب الجريمة وضباطها في محاولة منه تقويض أركان السلطة، ومنه أفراد الأجهزة الأمنية من الوصول إلى موقع ارتكاب الجريمة أو التدخل في الوقت المناسب لمنع وقوفها. ومع تعدد هذه العوامل سوف يسعى البیدر في نبش الموضوع بین حقول المعنين، لمحاولة فهم دور ومسؤولية المراجعات المختلفة.

الأفعال الإجرامية ومؤشرات القتل

حيث أفادت إدارة التخطيط والإحصاء في المديرية العامة للشرطة (لـ«البیدر») أن مجموع الأفعال الإجرامية المختلفة التي ارتكبت خلال سنوات الانتفاضة الثلاث (٢٠٠٣ / ٢٠٠٢ / ٢٠٠١) بلغت «٥٩٦٥٠» جريمة موزعة على النحو التالي: إذ تم ارتكاب «١٦٦٠٦» جريمة عام ٢٠٠٢ و«٤٨٥٦» جريمة للعام ٢٠٠١، و«١٢٢٠٣» جريمة للعام ٢٠٠٢، و«١٥٩٨٥» حتى ٣٠ / تشرين الثاني من العام الحالي ٢٠٠٣.

من بينها (٣٤٣) جريمة قتل وقتلت خلال الأعوام الأربع الماضية منها (٥٢) جريمة وقعت عام ٢٠٠١، و(٧٧) للعام ٢٠٠١، و(١١٢) للعام ٢٠٠٢، و(١٠٢) جريمة قتل وقعت حتى نهاية تشرين الثاني من العام ٢٠٠٣.

وتتجدر الإشارة هنا أن هذه المؤشرات وان كانت خطيرة فإنها لا تعكس الواقع والحقيقة إذ إن هيئات منظمة الأمم المتحدة لا تكتفى في تقييمها ببيانات الإحصاء الفلسطيني بحسب عمر أن الأفعال الإجرامية المبلغ عنها تقدر بثلث إجمالي العدد الإجرامي الفعلي في أي دولة أو مجتمع.

وقال إن ما أصاب الأجهزة الأمنية ومقارتها من تدمير أدى إلى ضعف توجه المواطنين لها، بينما أزداد هذا التوجه أو اللجوء إلى أخذ القانون باليد «الثأر» أو إلى لجان الإصلاح والقضاء العشائري.

وكما هو واضح من المؤشرات فقد تبين أن الانخفاض في الإعلان عن الأفعال الإجرامية المبلغ عنها بدأ منذ العام ١٩٩٩ حيث بلغ عددها الإجمالي آنذاك ٢١٤٢٦ جريمة ويعود ذلك لمجموعة من العوامل أهمها اعتماد قوات الاحتلال على مقرات وأفراد وضباط الأجهزة الأمنية ومنعها من القيام بمسؤولياتها إلى جانب زعزعة ثقة المواطن بها.

فوضى السلاح وظاهرات اللينة

وقد وثقت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ٣٠ حالة قتل بسبب ظاهري فوضى السلاح والفلتان الأمني الذي وصل إلى الحد الذي لا يجوز التغاضي عنه أو السكوت عليه، وطالبت الهيئة التحقيق الجدي في حوادث الاعتداء، والكشف عن منفذى ومدبري تلك الاعتداءات ومالحقتهم قضائياً، ووضع حد فوري وسريع لظاهرة فوضى السلاح والملحدين، والتحقيق الجدي في كل من الأحداث التي أدت إلى سقوط ضحايا نتيجة سوء استخدام السلاح والإعلان عن نتائج التحقيق، ووضع حد فوري وسريع لظاهرة أخذ القانون باليد لخطورتها على المجتمع وأمن المواطن.

وقال محامي الهيئة حسين أبو هنود «أن الهيئة خاطبت الجهات الفلسطينية الرسمية ذات العلاقة بشأن سلسلة الجرائم التي ارتكبت، ويسأل أنهم في الهيئة لم يتناقروا ردوا، وأن حصل فإنها لا تدعو عن كونها وعدوا ليكتشف